

سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية
الجزائرية وتداعياتها المعاصرة معاملة إدارة
السجون للنزلاء الجزائريين

أ. محمد يحي
إطار باحث بالمركز

مقدمة:

لقد اتسمت السياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 بالوحشية والقساوة المنتهية.. وسجل الحقبة الاستعمارية مليء بالجرائم ضد الشعب الجزائري، ولعل إبادة قبيلة العوفية⁽¹⁾ ومجزرة البليدة⁽²⁾ ومحرقة سكان الظهرة في غار الفراشيش⁽³⁾ والصبيح⁽⁴⁾... أكثر من دليل على بشاعة وبطش الاحتلال الفرنسي على الشعب الأعزل...

هذا بالإضافة إلى التعذيب بأنواعه (الجسدي والمعنوي)، الذي عرفه الشعب الجزائري على أيادي الجلادين طيلة عهد الاحتلال، بل نجد أن ظاهرة التعذيب تنمو وتتطور على يد هؤلاء الجلادين عسكريين كانوا أو مدنيين تحت تغطية سياسية من حكومة باريس.

سياسة التعذيب

هي ممارسات وسلوك فعلي يمارس على الفرد، يقوم به جهاز من أجل الاستتطاق أو بدوافع العقاب أو الانتقام، حيث تترتب عليه أضرار جسدية ومعنوية، تحط من الكرامة الإنسانية⁽⁵⁾. ولذلك تمت إدانته وتجريمه، أخلاقيا وقانونيا محليا ودوليا.

ومع ذلك، ظلت سلطات الاحتلال الفرنسي تمارس سياسة التعذيب على الشعب الجزائري بشراسة ووحشية، وبوسائل تقليدية

وأخرى متطورة من طرف أجهزتها الحكومية المختصة وبعلم السلطات العليا في الدولة الفرنسية، وهذا ما يؤكد مسؤولية فرنسا في هذه الجريمة التي ارتكبتها في الجزائر في حق الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية....

ولقد طور الفرنسيون أساليب التعذيب خلال الثورة الجزائرية، أو ما يعرف عندهم بحرب الجزائر (La Guerre d'Algérie)، وذلك من خلال تحديث وسائل التعذيب وتعددتها، خاصة في الفترة ما بين (1955 - 1961)⁽⁶⁾ تزامنا مع اشتداد الثورة واتساع نطاقها. ولم يكفد يسلم من آلة التعذيب الاستعمارية أحد، حتى أبناءها من الأوروبيين، من وقفوا ضدا التعذيب بواسطة الكهرباء على يد المظليين لموقفه من الثورة الجزائرية⁽⁷⁾، وقد أورد ذلك في كتابة السؤال (La Question)⁽⁸⁾.

معاملة إدارة السجون للنزلاء الجزائريين

تعتبر السجون والمعتقلات إحدى القلاع والمحطات الرئيسية التي كانت تشهد على أعمال التعذيب الاستعماري، وعلى سياسة انتهاك فرنسا لحقوق الإنسان، والممارسات الإنسانية والبشعة ضد النزلاء من الجزائريين يوميا إبان الثورة التحريرية. وهي شهادات حية على مدى صلابة وقوة هذه الثورة وصمودها في وجه العدو الغاشم.

كما أن لإدارة السجون الفرنسية ضلعا مباشرا في تلك السياسة المنتهجة، في تسليط أنواع التعذيب على نزلائها والتكيل بهم وإهانتهم والمساس بكرامتهم الإنسانية والروحية...
إدارة السجون الفرنسية والنزلاء الجزائريين:

عندما أعلنت فرنسا الحرب على الشعب الجزائري، الذي انتفض لاسترجاع سيادته وحرية. وكان لإدارة السجون الاستعمارية ضلع في سياسة عامة كانت تنتهجها السلطات الاستعمارية ضد الجزائريين. وتمثلت تلك المعاملة في التصرفات القاسية التي كان يلقاها الجزائريون على أيادي الجلادين وحراس المعتقلات والسجانين⁽⁹⁾. ولقد كان يبدو للجزائريين أن هذه الأماكن هي أرحم، خاصة أولئك الذين يتم القبض عليهم، لتخطيهم المرحلة الصعبة (مرحلة الاستتطاق) وبالتالي نجاتهم من الاغتيال أو الموت نتيجة التعذيب الشديد⁽¹⁰⁾.

إلا أن الأمور داخل السجون الفرنسية، كانت على عكس ما كان البعض يتصورونه. بحيث كان السجناء الجزائريون يصادفون معاملة وحشية، وراء جدران السجون، رغم كون هذه الأخيرة كانت خاضعة لقواعد تضبطها، لكن هذا لم يمنع وجود بعض المعاملات الإنسانية:

فكان السجناء يعرفون أنواعا من التفرقة فيما بينهم، تزيد من عذابهم وعزلتهم عن العالم الخارجي، ومن بين هذه:

1 - **التفرقة العنصرية بين المساجين:** حيث كانت إدارة السجون الفرنسية، تعتمد إلى التفريق بين المساجين الجزائريين والمساجين الأوروبيين. فكان النزول الأوروبي يخصص بالحق في الحمام، والعلاج والحلاقة، والخروج إلى التجوال والاحترام من قبل الحراس. وكانت إدارة السجون في غالب الأحيان، تختار نزلاءها من الأوروبيين في مساعدتها في المهام النبيلة، كالمحاسبة أو مساعد ممرض... في حين لم يكن السجن الجزائري المسلم يحظى بأي من ذلك، بل كان يسخر للأشغال الشاقة والتنظيف وغيرها...

2 - **التفرقة السياسية بين المساجين:** حيث تعمل إدارة السجون إلى التفرقة بين الشخصيات السياسية والمسؤولين والمثقفين الذين لهم شعبية وتأثير على المناضلين وذلك بعزلهم في قاعات خاصة ومعاملتهم معاملة قاسية⁽¹¹⁾.

ولم تقتصر إدارة السجون على التفرقة والتمييز بين المساجين، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، مسلطة ممارسات شرسة على المساجين الجزائريين. فعلى سبيل المثال، عين في سجن البليدة (كصار Kassard) مديرا، ليطبق الإجراءات القمعية الإرهابية، فشكل هذا المدير في مؤسسته، عصابة (المدير كصار، تيطو Tito رئيس مصلحة بالسجن، والطبيب) كانت هذه العصابة تشط في البطش بالمساجين، وحتى الطبيب، فعوض أن يقوم بفحص السجن

أو المعتقل، كان يسجل له محضرا بعد استنطاقه، وقد شارك في ضرب وشتم المساجين.

كيفية تناول الوجبات داخل السجن:

عند تناول الوجبات اليومية، كانت تتم بعد الإجراءات الإرهابية كالتصنيف عند سماع الجرس، ثم تعطى إشارة الانطلاق، والجري السريع جدا، فيركض السجين (بالاثين) مرتبطين بأطراف أصابع اليد وبشدة، وإن حدث وانفصل عنه من شدة الجري والسرعة، يحرم من وجبته ويتعرض للضرب المبرح بالهراوة...وعند الوصول إلى شباك تناول الصحن يدفع صاحب المطبخ الصحن بسرعة كبيرة وهو على درجة عالية من الحرارة بحيث يحرق يد السجين. وإذا لم يمسكه كانت الكارثة، إذ تذكر المصادر أن سجيننا فقد عينه اليسرى بفعل ضربة مفتاح (جوان 1957)⁽¹²⁾ وكان في طريقه راكضا إلى حجرته، وقد سقط منه الصحن من شدة الازدحام...

طعام السجناء:

وأي طعام كان يتناوله السجناء الجزائريون حتى تمارس عليهم هذه الإجراءات القمعية؟ أكيد أن الكلاب ترفض أكله!.
في رسالة من سجين جزائري (رضوان بناني)، وجهها إلى محاميه بتاريخ 27 مارس 1957، حول نوعية الطعام، فيقول: "يعطى

لنا حساء كثيف كالإسمنت المسلح، أما السلاطة، فقد تم تحضيرها فعلا من طرف مربّي الأرانب"⁽¹³⁾.

هذه الإجراءات القمعية والإرهابية، كان يتعرض لها النزلاء الجزائريون طيلة اليوم وطيلة الأسبوع، ولعدة أشهر، منذ استيقاظهم باكرا في الصباح، وإلى غاية النوم في آخر اليوم، وحتى النوم، فإنه كان محرما عليهم من حين لآخر بسبب التفتيش اليومي الذي قد يكون أحيانا في ساعات متأخرة من الليل ويصاحبه السب والشتم وبصوت عال مع الضرب العشوائي⁽¹⁴⁾.

كيف ينام السجناء:

لقد فرضت على المساجين خلال النوم قواعد قاسية، كتغطية الرأس بالزاورة، ومنع ثني الركبتين (أي يكون ممدودا طوال الليل) وإلا يتعرض للضرب الشديد على الركبتين مع تسجيل الاسم في الدفتر الأسود⁽¹⁵⁾.

المتخلفون عقليا في السجون:

لم ينج من عذاب السجن، حتى المتخلفين عقليا (ذهنيا) حيث كان عدد كبير منهم يوجد بسجن سركاجي (بربروس) بعدما امتلأت بهم مستشفيات الأمراض العقلية كجوانفيل بالبليدة، وكان ذلك بسبب التعذيب أو المعاملة داخل السجون، فكان يرمي عليهم وعاء (دلو) من الماء البارد شتاء وهو يغط في النوم أو في ساعات متأخرة من الليل⁽¹⁶⁾.

المرضى داخل السجون:

كما أن إدارة السجون لم تكن تتكفل بنزلائها المرضى، بل أهملت تماما معالجة المساجين الجزائريين، المصابين بمختلف الأمراض ولم تقم بنقلهم إلى المستشفيات حتى في حالات خطيرة. فكثيرا ما تعرض هؤلاء للموت المحقق، لعدم نقلهم للمستشفى أو لعدم معالجتهم.

ففي 16 فبراير 1960، أصيب النزيل (رحلة الطيب) داخل سجن الأصنام بداء السل، ودخل في غيبوبة عميقة، إلا أن إدارة السجن، رفضت نقله للمستشفى الذي لم يكن يبعد سوى على بعد أمتار من الزنزانة، وتركته يموت⁽¹⁷⁾. ونفس المصير عرفه المناضل (محمد جبروني) بسجن البلدية⁽¹⁸⁾. وكذا المجاهد محمد حراش الذي كسرت رجله في اشتباك مع قوات العدو، وسقط إثرها في الأسر، فحوكم وألقي به في السجن دون معالجته، فألت رجله إلى البتر⁽¹⁹⁾.

الأطباء الجلادون:

كان هؤلاء متواطئون مع الجيش الفرنسي، وكانوا شركاء للجلادين في إزالة آثار التعذيب وكانوا يقدمون شهادات وفاة لتغطية القتل العمدي للسجناء وأحيانا يستدعون لإنعاش ضحايا التعذيب⁽²⁰⁾.

المجلس التأديبي للسجن و مخالفات النزلاء:

وحيثما يرتكب أحد السجناء مخالفة صغيرة، كان يحال على المجلس التأديبي للسجن والذي كان يترأسه السيد المدير، فتسلط على النزير عقوبة قاسية..فوجود سيجارة بحوزة النزير يعاقب عليها المجلس التأديبي بشهر داخل الزنزانة وتحت الأرض. وفي حالة التعقيب عن الحراس، كرفض الشتم، تسلط على صاحبها عقوبة ثلاثة أشهر داخل الزنزانة⁽²¹⁾. فلقد تم معاقبة الزهرة ظريف بسجن سرڪاجي بمجرد احتجاجها على تصرف لا أخلاقي من أحد الحراس على زميلتها جوهر أكرور...فكانت العقوبة المسلطة عليها 90 يوما في الزنزانة فقط⁽²²⁾. ولم تقتصر إدارة السجن على المعاملة اليومية القاسية ضد النزلاء، بل ذهبت إلى ارتكاب تجاوزات خطيرة.

معالجة إدارة السجن للإضراب عن الطعام:

كما فعلته إدارة سجن البرواقية بتاريخ 21 جويلية 1960 بسبب إضراب عن الطعام لنزلاء السجن.. "ففي اليوم السادس من الإضراب، أي يوم 21 جويلية 1960، حاول الحراس إجبار المساجين على الأكل، وعند رفضهم للأمر، عمدوا إلى تغيير كراسي وطاولات المطعم ثم قاموا بتصوير تلك التحطيمات، ويحضر مدير السجن لعين المكان، ويتهم المساجين بمحاولة التمرد والعصيان،

واستتجد بقوات الجيش التي انهالت على المساجين بالضرب المبرح...⁽²³⁾.

النساء النزليات بالسجون:

وحتى النساء النزليات بالسجون لم يسلمن، وقعن ضحية هذه المعاملات، سواء بالضرب أو زجهن في الزنانات. ففي سجن الحراش، الذي كان يضم نحو 50 امرأة مناضلة. والذي شهد إضرابا عن الطعام بتاريخ 31 مارس 1961، قامت به النساء، بعد تصرفات لا أخلاقية من حراس السجن على إحدى النزليات. حضر مدير السجن مع نحو 40 من الحراس، هاجموا النساء كالوحوش الضارية ضريا بالهراوات، تصوروا (6 رجال على امرأة) فتعرضن جميعا للضرب المبرح حتى ترك آثاره على أجسادهن النحيقة، بعدها زج بهن في القاعة وألقي بقنبلة مسيلة للدموع عليهن، مما أفقدهن الوعي، ومنهن من تقيأن الدم⁽²⁴⁾...

المحكوم عليهم بالإعدام:

كان يحكمهم نظام خاص، وتطبق عليهم معاملات خاصة، حيث كانوا يوزعون على زنانات رهيبة وتطبق عليهم إجراءات صارمة في الحراسة ليلا ونهارا، وهم يقضون مدة أطول داخل الزنانة في عزلة تامة محجوبين عن بقية السجناء ولا يرون إلا الحراس الخاصين بهم⁽²⁵⁾.

فهم مكسبون داخل الزنزانة التي لا تتسع إلا لسجين واحد، يقضون فيها فترة قد تصل إلى أربعة أشهر أي إلى غاية تنفيذ حكم الإعدام⁽²⁶⁾. فكيف يتحركون وينامون وحينما ينفذ فيهم حكم الإعدام، يكون ذلك يوم عيد واحتفال لحراس السجن (شرب الخمر، غناء، الموسيقى...) وذلك نتيجة كره وبغض الحراس ونظرتهم الانتقامية⁽²⁷⁾...

إدارة السجن وزيارات لجان حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية:

وكرر على هذه التجاوزات، والمعاملات القاسية رفع العديد من النزلاء الجزائريين نداءات وشكاوى عبر محاميهم، لعلها لفتت انتباه السلطات الفرنسية لهذه الظاهرة، كما رفع محاموهم شكاوى لفتوا بها انتباه لجنة حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية⁽²⁸⁾، التي قامت بتحركات بدورها عبر زيارات لمختلف السجن لتقصي الحقائق، لكن إدارة السجن الفرنسية لعبت دورها في إحباط وإعطاء صورة مغايرة عن حقيقة ما كان يدور داخل مؤسساتها العقابية. كما حدث عند زيارة اللجنة لسجن بربروس، قدمت إدارة السجن سجينا عميلا لها فلما استجوبته اللجنة كان رده: "أن كل شيء على ما يرام في هذا السجن"⁽²⁹⁾.

Notes:

إحالات:

- 1 - قبيلة العوفية، كانت نقيم على ضفاف وادي الحراش شرق مدينة الجزائر، أبيدت بقرار من دوق دي روفيقو، ليلة الخامس من أفريل 1832م،
- 2 - مجزرة البلدية، قامت بها الحامية العسكرية المرابطة بهذه المدينة، في 26 نوفمبر 1830، ضد السكان العزل، فتحولت المدينة إلى مقبرة جماعية.
- 3 - غار الفراشيش، بجبال الظهرة، في شهر جوان 1845، ارتكبها الكولونيل كافينياك، ضد أولاد رياح، حيث أحرق نحو ألف (1000) من المواطنين العزل الذين احتموا بالغار.
- 4 - قبائل الصبيح: قبائل عربية الأصل تقطن سهل الشلف الغربي، وكانت من القبائل التي وقفت في وجه الاحتلال وتعرضت للحرق ودفن المقاومين وأسرى الحرب أحياء.
- 5- Jacques VIALATOUX, Répression de la torture, essai de philosophie morale & politique, Ed. Ouvriers, Paris, nov. 1957, PP.42-43
- 6-Hartmut ELSENHANS, la guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre, le passage de la IV à la Vè République, thèse de doctorat, traduit par Vincent Goupy, revue et corrigée par Gilbert Meynier, Ed. Publisud, Paris, 1999 P.503
- 7 - رشيد الزويبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة 1955 - 1961، رسالة لنيل شهادة الماجستير، بقسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002 - 2003، ص7
- 8- Henri ALLEG, la Question, éditions de Minuit, Paris, 1958, Voir aussi Hamid BOUSSELHAM, la Guerre d'Algérie 1954-1962, torturés par Le PEN, Ed. Rahma, Alger, 2000, P.115
- 9-Henri ALLEG, op. cit., P.33
- 10-Ibid, P.140
- 11-Ibid, P.20
- 12 - م.و.م، مصدر سبق ذكره، ص 120
- 13-Patrick KESSEL & Giovanni PERILLI, op. cit., P. 312
- 14-Henri ALLEG, op. cit., P.146
- 15 - م.و.م، مصدر سبق ذكره، ص 120

16-Henri ALLEG, op. cit., P.146

17-Les Temps modernes, n° 173-174, sept 1960, P. 34

18-Patrick KESSEL & Giovanni PERILLI, op. cit., P. 490

19 - معمر حراش، من مواليد العفرون، طلاء بنايات، عضو جيش التحرير الوطني، متهم بتدبير عملية فدائية بالعفرون سنة 1956، أسرى اشتباك مع قوات العدو، حكم عليه بتاريخ 10/01/1958، وسجن بسركاجي ثم بالبوقاية، أنظر كتاب؛ باتريك كيسل وجيوفاني بيريلي، مرجع سبق ذكره، ص 489، الذي أورد رسالة المسجون إلى محاميته (أنجلين دومينيك)، محامية لدى مجلس قضاء باريس.

20 - سيمون دوفوفوار، جيزال حليمي، جميلة بوباشا، ترجمة محمد النقاش، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1962، ص89

21- ALLEG, op. cit., P.90

22- Patrick KESSEL & Gio, op. cit., P. 510

23 - الزهرة ظريف، طالبة في الحقوق، بنت قائد فيالار، عضو جبهة التحرير الوطني، خلية فدائيات القصبة تحت إشراف ياسف سعدي، منذ 1956، ألقى عليها القبض بتاريخ 24/09/1957، وحكم عليها بعشرين (20) سنة سجنًا مع الأشغال الشاقة، أنظر

Patrick KESSEL & Gio, op. cit., P. 510□

24-Patrick KESSEL & Gio, op. cit., P. 563

25 - موم، مرجع سبق ذكره، ص 127

26- Pierre Vidal NAQUET, La torture dans la République, Maspéro, Paris 1972, P. 79

27-Henri ALLEG, op.cit., P. 56

28 - لجنة حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية (C.P.D.H.L.I) ، تأسست في 05

أفريل 1957، بعد اغتيال المحامي علي بومنجل، واستقالة الجنرال بول ديار، وتتكون من عشرين (20) عضوا برئاسة موريس قارصون، شرعت في العمل في شهر ماي 1957، وعوضت سنة 1958 بلجنة أخرى برئاسة بآتين، من بين الزيارات التي قامت بها اللجنة إلى سجون الجزائرية، تلك التي قام بها زلور (Zellour) والأستاذ ريشار (Richard) في 10 جوان لسجن البوقاية، وللمزيد من التفاصيل أنظر كتاب كيسل الأنف ذكره، ص

524.

29-Patrick KESSEL & Gio, op.cit., P. 524 & Henri ALLEG, op.cit., PP.190 - 28